رئاسة مجلس النواب تصر على العطلة

دعوات لعقد جلسة برلمان طارئة لمناقشة أزمة ميناء مبارك

بغداد / احمد الموسوي

رفض مجلس النواب مطالبة ائتلاف دولة القانون بجلسة طارئة لاستضافة اللجنة الحكومية ومناقشة تقريرها الفني بشأن ميناء مبارك الكبير الكويتي، ملتزما بعطلته التي من المقرر أن تنتهي بعد عيد الفطر المبارك، فيما وصفت القائمة العراقية الطلب بالمنطقي والموضوعي.

وطالب النائب عن ائتلاف دولة القانون بهاء جمال الدين مجلس النواب العراقي بـ"استضافة اللجنة الفنية الحكومية التي زارت دولة الكويت وأطلعت على تفاصيل إنشاء مشروع ميناء مبارك لمعرفة النتائج التي توصلت إليها ومناقشتها للتأكد من دقتها"، مشيرا إلى أن "قضية مصيرية بهذا الحجم يفترض ألا تتعامل معها الحكومة فقط وإنما يجب أن يكون مجلس النواب طرفاً مؤثراً فيها".

وتابع جمال الدين أن "الحديث عن كون المشروع يضر بمصالح العراق الاقتصادية والملاحية فقط في حال تنفيذ المرحلة الرابعة منه هو كلام غير دقيق"، مؤكدا على "ضرورة دعوة المجتمع الدولي للتدخل لتطبيق القوانين الدولية التي تضمن حرية وأمن الملاحة البحرية في المياه المشتركة في حال التأكد من أن الميناء الكويتي سيؤثر على انسيابية مرور السفن في قناة خور عبد الله".

بدورها، طالبت عضو في ائتلاف دولة القانون مجلس النواب بعقد جلسة طارئة لبحث التقرير الفني بشأن ميناء مبارك الكويتي. وقالت حنان الفتلاوي إن "من واجب مجلس النواب أن يعقد جلسة طارئة حول قضية ميناء مبارك ومناقشته للتقرير الفني بشأنه".

وأوضحت الفتلاوي "أنا استغرب من مطالبات بعض النواب بعرض تقرير اللجنة الفنية الحكومية على مجلس النواب برغم أن المجلس يتمتع بعطلة رسمية".

وأكد مجلس النواب العراقي، أمس الثلاثاء، أنه تقرر عدم عقد أي جلسة طارئة والالتزام بالجدول الذي يحدده استئناف الجلسات بعد عطلة عيد الفطر المبارك، في وقت طالب ائتلاف دولة القانون بعقد جلسة طارئة لبحث التقرير الفني بشأن ميناء مبارك الكويتي.

وقال مقرر المجلس محمد الخالدي إن "أية جلسة طارئة غير موجودة حاليا، وإن مجلس النواب سيلتزم بجدول عقد جلساته التي تبدأ بعد عطلة عيد الفطر المبارك".

من جهته وصف المتحدث باسم القائمة العراقية حيدر الملا طلب الجلسة الطارئة بالمنطقي، وفي اتصال أجرته "المدى" أمس قال الملا "هو طلب منطقي وطبيعي، نحن بحاجة إلى أن نخرج بموقف عراقي واضح، وبالتالي نحن بحاجة إلى طرح تقرير اللجنة الفنية القادمة من الكويت بأسرع وقت ممكن"، واستدرك المتحدث باسم العراقية "إلا أن صلاحية البت فيما إذا كان هناك حاجة لجلسة طارئة تعود إلى مجلس النواب حيث أن المسألة تخضع لتقديره".

وعن تدويل قضية الميناء الكويتي أجاب الملا "هناك تقصير من قبل الحكومة في معالجة الموضوع، حيث أنها لم تقدم إلى الآن تصورا واضحا، اعتقد أن الأهم هو أن نكون موقفا متكاملا، كي نستطيع من بعدها أن نطرح القضية على المجتمع الدولي".

من جهة أخرى اعتبر النائب عن الائتلاف الوطني علي شبر أن "حاجتنا إلى تقرير يبلور صورة واضحة عن تأثير ميناء مبارك أكثر أهمية من الدعوة إلى جلسة طارئة"، وأشار شبر إلى أننا بحاجة إلى مباحثات بهدوء وروية مؤكدا أن "من الممكن أن ننتظر عدة أيام، فالمسألة ليس بحرب عسكر".

وأضاف النائب عن الائتلاف الوطني "لسنا بحاجة لتدويل المسألة في الوقت الحالي، حيث أننا والكويتيون معنيون بها أولا وأخيرا، يجب أن تحل المسألة بالقنوات الدبلوماسية بين البلدين، إلا إذا لم يتم الوصول إلى حل، حينها من الممكن أن نتجه لتدويل المسألة"، وتابع شبر مشددا "نريد أن نحسن العلاقات مع الكويت، من دون الأثير على مصالح العراق".

العد التنازلي لـ"القاعدة" بدأ بعد مقتل زعيمها

عمليات بغداد: الإرهاب بات مفككاً

من عمليات القاعدة الارهابية (ارشيف).... أ.ف.ب

بغداد / المدى

بعد أن قتل زعيمه (أسامة بن لادن)، وسقط وزراء حربه بيد القوات المشتركة العراقية والأميركية، وتنظيم القاعدة ما زال يهدد وكأنه يعيش (صحوة موت)، لكن قيادة عمليات بغداد قللت من أهمية إعلان التنظيم بشن هجوم من مئة عملية تشمل أنحاء العراق، معتبرة إياه حملة إعلامية يائسة، يستخدمها التنظيم للدعاية لخلق تصورات مغلوطة عنه.

تحسن في الجانب الأمني يتعرض لاختراقات حادة بين فترة وأخرى آخرها العمليات الإرهابية التي استهدفت المواطنين في حوالي عشر محافظات، ما أكد الحاجة إلى المعلومات الاستباقية لإفشال مثل تلك الهجمات، ورصد دقيق للحدود لضبط المتسللين ومنع تهريب الأسلحة إلى العراق. وقد تم ضبط كمية كبيرة من الأسلحة الحربية المتطورة على الحدود بين سوريا والعراق، الأسلحة ضمت ٧٥ مسدساً من مختلف الأنواع وعشرة رشاشات وخمسين مخزناً كانت مخبأة بإتقان في حافلة عراقية.

الناطق الرسمي باسم عمليات بغداد اللواء قاسم عطا قال إن "القاعدة في العراق باتت على وشك الانهيار الكامل". وأضاف بحسب (الوكالة الإخبارية للأنباء) أن تهديدات القاعدة بتنفيذ العديد من الهجمات الجديدة، مجرد تصريحات يمكن من خلالها إيصال رسالة إلى أن التنظيم مازال موجوداً، لكن في الحقيقة هو تنظيم (مفكك) وبدأ بالانهيار بشكل نهائي.

وعن دعوات قيادات التنظيم للذين انضموا إلى الصحوات، أو تركوا التنظيم، أشار اللواء عطا إلى أن هؤلاء الذين ادمجوا في ملاكات القوات العراقية، وفي مؤسسات الدولة أصبح من الصعب أن ينضموا مجددا لتنظيم القاعدة الإرهابي، مؤكداً أن القوات العراقية ستواصل حملتها ضد تنظيم القاعدة حتى انهيار تنظيمه في العراق بشكل كامل.

وبين أن التنظيم يشكو من قلة الدعم المالي وعدم التحرك بحرية، فضلا عن فقدان أغلب أفراده من خلال دمجهم بالصحوات أو تركهم التنظيم.

وذكر عطا أن قادة التنظيم الذين كانوا يقومون بتمويله أصبحوا بقبضة القوات العراقية.

هذا ويشهد تنظيم القاعدة صراعاً داخلياً على خلافة بن لادن في ظل وجود عدد من المرشحين المعيبين أو غير المعروفين المستعدين لقيادة هذا التنظيم الذي تقلص دوره في المنطقة بعد تمكن القوات المشتركة العراقية والاميركية من السيطرة على منابعه وتجفيفها والجهات والمناطق التي تحتضنه.

ويرى محللون أن انكشاف قادة هذا التنظيم والقبض على اغلبهم لا يبتعد عن الصراع الداخلي، حيث هناك من يشي بهم للتخلص من منافسيه لتولي الزعامة منفرداً، وتنصب الأنظار بهذا الشأن نحو أيمن الظواهري الرجل الأول في القاعدة بعد مقتل بن لادن والذي أصبح شخصية خلافية ومن الممكن أن يضعف محور التنظيم.

وفي العراق بدأ وزراء حرب هذا التنظيم يسقطون واحد تلو الآخر بعد اختراقهم من قبل أجهزة استخبارات منطقة الشرق الأوسط، حيث كشف رئيس الوزراء نوري المالكي في كانون الثاني الماضي عن تقديم العراق معلومات (مهمة) ساعدت دولاً على إحباط مخططات للقاعدة.

وقال المالكي أن "الحكومة العراقية قدمت معلومات مهمة لدول كانت القاعدة تخطط لتنفيذ عمليات إرهابية فيها، فيما تمكنت تلك الدول من مواجهتها قبل حصولها"، مبينا أن "العراق أصبح يتمتع بخبرة في مواجهة المخططات الإرهابية من خلال مراقبة ما يحصل في أكثر من منطقة في العالم".

وقتل بن لادن المولود في ابوت اباد على بعد ٨٠ كلم شمال إسلام آباد في فيلا كان يتحصن فيها، في عملية نفذتها وحدة من القوات الخاصة في البحرية الأميركية. هذا وقد نشرت رسالة جديدة على شبكة الانترنيت من قبل تنظيم القاعدة في العراق تخاطب الذين تركوا التنظيم، وتطلب منهم العودة إلى التنظيم وتعدهم بالسماح وتعترف بأن ابتعادهم قد أضعف التنظيم.

و كانت هذه الرسالة ذات لهجة توسُّلية وممتلئة بوعود تسامحية واسعة لأعضاء، وهدد ابو محمد العدناني الناطق الرسمي باسم الدولة الإسلامية في العراق، أفراد قوات الصحوة بالذبح في حال أصروا على القتال بجانب الحكومة. وأضاف العدناني: "ندعوكم إلى التوبة الحقيقية وإلى العودة لدينكم وسوف نرحب بالذي يعود ونحفظ دمه ولو قام بقتل ألف مسلم، وأقر العدناني بصعوبة إعادة أفراد الصحوة إلى التنظيم".

وشكلت قوات الصحوة رادعا كبيرا لتنظيم القاعدة، وحارب أفراد الصحوات التنظيم في اغلب مناطق العراق، مما اثر كثيرا عليه فضلا عن إلقاء القبض على العديد من قياداته، من جانبه قال احمد أبو ريشة رئيس مؤتمر مجلس الصحوة في محافظة الأنبار: "مشروعنا الوحيد هو مقاتلة القاعدة في العراق، ولن نتوقف حتى نتخلص من القاعدة التي كانت معقل القاعدة في العراق هي أيضاً تشكل نقطة الانطلاق الصحوة. وأضاف: لا توجد هنالك هدنة وهذه الحرب سوف تستمر حتى يتم تقديم آخر مقاتل في القاعدة للقضاء العراقي أو يتم دفنه.

وأفاد مصدر في شرطة محافظة كركوك بأن قوة أمنية عثرت على منشورات للقاعدة وزعت في قضاء الحويجة تتوعد المخبرين السريين في قضاء الحويجة بالقتل.

وقال المصدر أن دوريات شرطة الحويجة عثرت على منشورات وهي عبارة عن بيان تابع لتنظيم دولة العراق الإسلامية في العراق يحمل توقيع المفتي الشرعي لتنظيم ولاية كركوك- إمارة الحويجة، يتوعد المخبرين السريين بالقتل لإفشائهم معلومات عن عناصر التنظيم".

وأضاف المصدر الذي طلب عدم الكشف عن أسمه، أن البيان وصف عددا من أهالي قضاء الحويجة بالخونة والعملاء"، مشيرا إلى أن "البيان ذكر أسماء عدد من المخبرين الذين أتهمهم بالوشاية والإخبار عن عناصر التنظيم، ومن يساندهم بالمال والسلاح.

شوان لـ"المدى": لا نمتلك الإرادة في الدفاع عن أنفسنا

الكتل تهاجم الحكومة وتطالب بموقف حازم لوقف انتهاكات الجوار

بغداد / المدى

اتهمت كتل سياسية، الحكومة، بعدم قدرتها على حماية السيادة من انتهاكات دول الجوار، حيث اعتبرت القائمة العراقية أن هذا الصمت الحكومي دليل على ضعفها، في حين وصف الائتلاف الوطني الدبلوماسية العراقية بالضعيفة مطالبا إياها بمواقف أكثر حزما لإيقاف الانتهاكات.

القائمة العراقية طالبت، أمس الثلاثاء، الحكومة باتخاذ موقف حاسم وحازم تجاه الانتهاكات التي تشهدها المناطق الحدودية، معتبرة صمتها تجاه ذلك يؤكد عدم قدرتها على المحافظة على سيادة العراق وأمنه وحدوده.

وقال مستشار القائمة هاني عاشور في بيان تلقت "المدى"، نسخة منه، إن "صمت الحكومة وعدم ظهور موقف حاسم وحازم إزاء ما تتعرض له الحدود العراقية من انتهاكات، وقطع الأنهار التي تأتي من الجانب الإيراني عن العراق، وتهجير مئات الأسر بسبب ذلك، والصمت على القصف الإيراني والتركي المستمر على الحدود العراقية، يشير إلى ضعف واضح في أداء الحكومة وفي قدرتها على المحافظة على سيادة العراق وأمنه وكرامته وحدوده".

وأضاف عاشور أن "تلك الانتهاكات أصبحت مثلبة في سيادة العراق مع صمت حكومي يزيد الأوضاع سوءا، ويزيد استهانة الآخرين بمقدرات الشعب"، مشيرا إلى أن "اليمين الذي أدّاه رئيس وأعضاء الحكومة في توليهم مناصبهم تؤكد حرصهم على العراق وحدوده ومياهه وسمائه وثرواته، وأن حدود العراق وثرواته من المياه تنتهك يوميا دون أن يكون للحكومة موقف واضح وحاسم وحازم منها، وكأنها تقول بشكل غير مباشر أن العراق معروض للبيع وليس هناك من يحميه".

وطالب عاشور الحكومة بـ"اتخاذ موقف من هذه الانتهاكات، وإبلاغ المنظمات الدولية المختصة بها، وأن تقنع الشعب بأنها قادرة على حسم الأمور وحماية البلاد، كون ذلك من هيبة الدولة"، مؤكدا أن "صمت الحكومة يزيد أطماع الآخرين في العراق، ويخسرها هيبتها أمام شعبها يوما بعد آخر".

من جهتها اتهمت كتلة الفضيلة، أمس الثلاثاء، دول الجوار بهدم اقتصاد العراق من خلال قطع المياه والتجاوز على الأراضي العراقية، فيما طالبت الدبلوماسية العراقية بالتحرك لإيقاف تلك الانتهاكات.

وقالت النائبة عن كتلة الفضيلة سوزان السعد إن "دول الجوار تهدم الاقتصاد العراقي من خلال قطع المياه والتجاوز على الأراضي العراقية"، داعية إياها إلى "الكف عن تلك التجاوزات والاستفزازات".

وأضافت السعد أن "مئات القرى في شمال العراق تتغذى من منابع الأنهر القادمة من إيران وستتضرر من خلال قطعها".

وطالبت السعد الدبلوماسية العراقية بـ"التحرك وإيجاد الحلول المناسبة لوقف تلك الانتهاكات".

من جهة أخرى اعتبر النائب عن ائتلاف الكتل الكردستانية شوان محمد طه أن الحكومة العراقية لا تمتلك الإرادة السياسية والقدرة على حماية أراضيها وفي حديث لـ"مدى" أمس قال طه "في أول يوم للتجاوزات الحدودية شكلت لجنة لتقصي الحقائق، في الوقت الذي أعلنت فيه تركيا قصفها للعراق، وحتى الآن لم تشكل هذه اللجنة، ومن المتوقع أن تقدم تقريرها الشهر القادم في أحسن تقدير" وتابع النائب عن تحالف الكتل الكردستانية "الحكومة العراقية لا تمتلك الإرادة السياسية والقدرة الكافية على حماية أراضيها، يجب أن يتم تجاوز الخلافات السياسية للتوصل إلى حلول للازمات التي يعاني منها العراق".

وأشار طه إلى صمت الحكومة العراقية على مستوى العلاقات الدولية من جهة وعلى مستوى العلاقات الثنائية من جهة أخرى.

وأضاف طه "نتذكر المشادات بين الكتل السياسية حول مسالة الانسحاب الأمريكي من العراق، والكثير تحدث عن القوة العسكرية العراقية وقدرتها على الدفاع عن السيادة العراقية، و توضح أن الواقع على عكس ذلك من خلال القدرة على عدم الرد على هذه التجاوزات".

وعما إذا كانت الحكومة مطالبة بالرد العسكري على هذه التدخلات أجاب النائب عن تحالف الكتل الكردستانية "بكل تأكيد نحن لا نسعى إلى ذلك إلا أننا نريد أن نبعث رسالة إلى الدول المجاورة تفيد بان العراق قادر على حماية حدوده" وتابع طه "نحن نسعى إلى أن يتم حل الخلافات من خلال الطرق الدبلوماسية وبناءً على القوانين والمعايير الدولية".

وعرج طه "اشرنا إلى أن العراق يواجه سلسلة من المشاكل موروثة وآنية، ومشكلة المياه هي إحدى هذه المشاكل الآنية، وكان من الأجدر على الحكومة أن تقوم بتسوية الخلافات في هذا الشأن قبل إن تتحول إلى أزمات توتر العلاقات بين العراق وجيرانه".

وكانت وزارة الزراعة قد أكدت، أمس الأول الاثنين، اللجوء إلى تقنين المياه وإتباع الأساليب الحديثة في الري لمواجهة شح المياه والحد من تأثيرات القرارات الإيرانية والتركية الخاصة بقطع الأنهر عن العراق، فيما ذكرت أن إنتاج الحبوب للعام الحالي لم يوافق توقعاتها بسبب شح المياه.

وتتحكم إيران بمجرى نهر الوند في قضاء خانقين بمحافظة ديالى على الحدود شرق البلاد، مما أدى إلى انخفاض مناسيبه، الأمر الذي يهدد الواقع الزراعي والاقتصادي والاجتماعي بالخطر، في حين كانت مناسيب النهر في ثمانينيات القرن الماضي عالية، وتصل في موسم الفيضان إلى ١٠ أمتار مكعبة في الثانية، تراجعت حالياً إلى أقل من متر مكعب في الثانية قبل أن تنقطع.

يذكر أن علاقة العراق بدول الجوار مرت بأزمات عقب أحداث العام ٢٠٠٣ وما تبعها من تدهور في الأوضاع السياسية والأمنية التي انعكست سلباً على علاقات البلاد مع بعض الدول، أبرزها تلك التي تشهدها المناطق الحدودية العراقية مع تركيا وإيران منذ أكثر من ثلاثة أعوام هجمات بالمدفعية وغارات للطائرات الحربية التركية بذريعة ضرب عناصر حزب العمال الكردستاني المتواجد في تلك المناطق منذ أكثر من ٢٥ عاما.

كما جددت إيران، في التاسع من آب عام ٢٠١٠، مطالبتها العراق بدفع تعويضات لها عن الحرب التي دارت بين البلدين، حيث أكد عضو لجنة الأمن القومي في مجلس الشورى الإسلامي الإيراني عوض حيدر بور أن العمل جار في المجلس لإعداد مشروع قرار يلزم الحكومة بمتابعة قضية طلب تعويضات عن الحرب العراقية على بلاده.

وتتحكم إيران بمجرى نهر الوند في قضاء خانقين بمحافظة ديالى على الحدود شرق البلاد، ما أدى إلى انخفاض مناسيبه، الأمر الذي يهدد الواقع الزراعي والاقتصادي والاجتماعي بالخطر، في حين كانت مناسيب النهر في ثمانينيات القرن الماضي عالية، وتصل في موسم الفيضان إلى ١٠ أمتار مكعبة في الثانية، تراجعت حالياً إلى أقل من متر مكعب في الثانية قبل أن تنقطع.

احد الموانئ على منفذ العراق البحري...

طائرة تركية تخترق الاجواء العراقية لقصف اهداف...